اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 22-10-2013 رقم العدد: 14999 رقم الصفحة: 9 مسلسل: 72 رقم القصاصة: 1

المجلس هنأ القيادة بالنجاح الاستثنائي المتميز لموسم الحج وأقر اتفاقية تعاون دفاعي مع كوريا

الشورى: أعضاء رافضون لتوصية «قيادة المرأة للسيارة».. وآخرون يطالبون بطرحها للنقاش.. وصوت ينادي بحفل معايدة مشترك

الجزيرة
سعد العجيبان

قيادة المرأة للسيارة.. بين مؤيد ومعارض.. بين توصية وقواعد عمل.. رأي في الشورى يرى ضرورة طرحها للنقاش والتصويت.. وآخر يراها «حركة» فوضى.. رئيس المجلس يؤكد عدم مصادرة حق الأعضاء.. فالأمر يخضع لقواعد العمل.. «رؤية» بأن تاريخنا الوطني فرض الحقائق بقوة القرار السياسي.. كتعليم وعمل المرأة.. عضوية المرأة في الشورى.. قرار أكثر أهمية من قيادتها «للسيارة».. «زميلات» يطرحن مشكلة تتعلق بتسهيل حركة المرأة «الخاصة».. وعدم إقرار ذلك يؤثر سلباً على صورة المملكة النمطية في العالم.. ومن القيادة إلى المعايدة.. حفل في القسم النسائي.. يشهد رئيس المجلس جزءا «يسيرا» منه.. تناول مع «العضوات» موضوعات في جوانب وضمن عمل المجلس.. تبعها مطالبة عضو بحفل معايدة مشترك «عادي».. عضو رأى في وزير المالية ممارسة ضغط.. لاستئجار جهات حكومية لمشروع استثماري تابع لمؤسسة التقاعد «غير جاذب» عقارياً من ناحية الموقع.. رئيس المجلس يطالب بعدم الخوض في أمثلة استثمارية (فالطرف الآخر غير موجود للدفاع).. جلسة الشورى العادية التاسعة والأربعون.. برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ.. عنوانها (جاذب).

آل الشيخ مترئساً الجلسة

تصوير - خالد الزهراني

- آل الشيخ: المجلس لم يصادر حق الأعضاء.. وقواعد العمل في التوصيات تخضع لتخصص اللجان
- د. أبو عباة: حركة الدعوة للسماح للمرأة بقيادة «السيارة» فوضى..
- نصر اللّه: تاريخنا الوطني فرض الحقائق بقوة القرار السياسي كتعليم وعمل المرأة

اسم المصدر : الجزيرة

التاريخ: 22-10-2013 رقم العدد: 14999 رقم الصفحة: 9 مسلسل: 72 رقم القصاصة: 2

تهنئة

فقد استهل المجلس جلسته العادية التاسعة والأربعين من أعمال السنة الأولى للدورة السادسة برفعه التهاني والتبريكات لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وإلى صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

النجاح الاستثنائي

وأشاد مجلس الشورى في بيانه الذي تلاه معالي الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبد الله آل عمرو بالنجاح الاستثنائي المتميز لموسم حج هذا العام. ويقدر عالياً العناية والرعاية اللتين يوليهما خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين لضيوف الرحمن، فقد كانت توجيهاتهما - يحفظهما الله - تقضي بتوفير أقصى درجات السلامة والراحة والأمن والأمان لضيوف الرحمن، وتهيئة كافة السبل لهم ليؤدوا مناسكهم في يسر وسهولة.

المشروعات الكبرى

وثمن المجلس المشروعات التطويرية الكبرى التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز - يحفظه الله - في الحرمين الشريفين، ومنها توسعة المسجد الحرام لترتفع طاقته الاستيعابية إلى أكثر من 2.5 مليون مصل، وتوسعة المطاف، لاستيعاب أعداد أكبر من الطائفين بالبيت العتيق، والتوسعة الكبرى للمسجد النبوي الشريف التي سترفع طاقته الاستيعابية لأكثر من 1.8 مليون مصل. وهي شواهد حية للجهود المباركة التي يبذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للتيسير على الحجاج والمعتمرين وتمكينهم من أداء مناسكهم وتنقلاتهم بين المشاعر المقدسة في راحة وطمأنينة، وقد كان لهذه الجهود المباركة عظيم الأثر في نفوس المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها.

جهود

وعبر مجلس الشورى عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا وإشرافهما المباشر على تنقلات الحجيج بين المشاعر المقدسة.

وأشاد بالإجراءات التنظيمية الاستثنائية التي اتخذتها الوزارات والقطاعات الحكومية المعنية - بسبب أعمال التوسعة في المسجد الحرام - التي كان لها أثر واضح في نجاح حج هذا العام.

الأعمال الجليلة

كما أشاد بالأعمال الجليلة التي قدمها منسوبو أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة من المدنيين والعسكريين لحجاج بيت الله الحرام، والسهر على أمنهم وراحتهم وتأمين سلامتهم، فقد قدموا أروع المثل على تفاني شعب المملكة العربية السعودية في خدمة ضيوف الرحمن. هذا الشرف الذي خصهم الله به من بين سائر الأمم.

وسأل المجلس - في ختام بيانه - المولى القدير أن يحفظ على بلادنا قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني، وأن يديم عليها أمنها واستقرارها.

الشأن العام

بعد ذلك انتقل المجلس إلى مناقشة الشأن العام.. حيث تناول عدد من الأعضاء موضوع (قيادة المرأة للسيارة).. فالبعض رأى منح التوصية المقدمة من ثلاث «عضوات» للمناقشة ومن ثم التصويت على إقرارها من عدمه، فالعضو محمد رضا نصر الله أورد أن الأيام الماضية شهد المجتمع الحديث بشكل ضارب عن هذا الموضوع، ورأى ضرورة عرض التوصية على المجلس للنقاش والتصويت عليها.

رعاية المرأة

ومضى العضو محمد رضا نصر الله في القول إن عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز - حفظه الله - شهدت المرأة السعودية رعاية لم تشهدها من قبل، فكانت لها خطوة غير مسبوقة في المملكة من خلال دخولها بعضوية كاملة في مجلس الشورى ما أعطى مؤشرا للسماح لها بمناقشة قضايا بحرية، مبينا أن دخول المرأة بعضوية المجلس أكثر أهمية من قيادتها السيارة.

القرار السياسي الرشيد

وأضاف أنه من البديهي طرح الزميلات في المجلس مشكلة تتعلق بتسهيل حركة المرأة «الخاصة».. من خلال تمكينها من «قيادة السيارة»، ورأى أن عدم إقرار ذلك يؤثر سلباً على صورة المملكة النمطية في العالم، وقال إن تاريخنا الوطني فرض الحقائق، فكانت دائما ما تأتي بقوة القرار السياسي الرشيد، كتعليم المرأة ومشاركتها في سوق العمل، داعيا إلى التعامل من التوصية كأي توصية مقدمة من الأعضاء وعرضها للنقاش ومن ثم التصويت.

فوضى

من جانبه علق العضو الدكتور إبراهيم أبو عباة إن «حركة الدعوة للسماح للمرأة بقيادة السيارة.. هدفها الفوضى».

قواعد العمل

وجاء تعليق رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ بأن المجلس لم يصادر حق أي عضو في «الكلام» أو التوصيات وإبداء الرأي، إلا أن قواعد العمل في المجلس فيما يتعلق بالتوصيات يخضع بحسب تخصص اللجان.

حفل معايدة مشترك

وفي شأن آخر أورد الدكتور آل الشيخ أنه قبل بداية الجلسة أقام القسم النسائي في المجلس حفل معايدة، شهد جزءا «يسيرا» منه وتناول خلاله مع العضوات أمورا تتعلق في عمل المجلس إضافة إلى موضوعات أخرى.

ورأى العضو الدكتور خليل كردي في مداخلة له تنظيم حفل معايدة مشترك بتخلله حفل خطابي مقتضب، إلا أن رئيس المجلس أجاب بأن حفل المعايدة في القسم النسائي يأتي ضمن أنظمة العمل في المجلس.

د. العطيشان: استثمارات التأمينات أفضل.. ووزير المالية مارس الضغط لاستئجار مشروع استثماري للتقاعد «غير جاذب» من قبل جهات حكومية

كما صوت بالموافقة على قيام المؤسسة العامة للتقاعد بتهيئة فروعها الرئيسية لافتتاح أقسام نسائية مع مراعاة تحقيق الخصوصية في ذلك.

توصية

العضو الدكتور خالد العقيل تقدم بتوصية طالب فيها النظر في تطبيق الحد الأدنى لراتب المتقاعد أو ورثته مهما كان عددهم.. بحيث لا يقل راتب الفرد عن المرتب المدفوع من قبل الضمان الاجتماعي.

واستشهد الدكتور العقيل بحالات أسر متقاعدين متوفين، يقل راتب ما يتقاضاه الفرد منهم عن الراتب المخصص للضمان الاجتماعي والبالغ 800 ريال، وهو واقع لحال فئة «الدنيا» المكابدة لظروف المعيشة الصعبة والعفيفة الطلب والاستجداء سوى من رب العباد.

صوت لمن لا صوت له

ومضى الدكتور العقيل في القول: إذا أراد مجلسكم الموقر أن يكون صوتاً لمن لا صوت له فواجبه يملي عليه تلمس حاجات الفئات «الدنيا» الذين لا يسألون الناس إلا للحاجة قبل أي موضوع آخر.. واليوم أمامكم واقع لفئة هؤلاء المتقاعدين المدنيين والعسكريين أو ورثتهم من الأرامل والبنات والعجزة الذين يقل ما يستلمه الفرد منهم مخصص راتب الضمان الاجتماعي.

رد غير مبرر

وأورد الدكتور العقيل أنه كان على لجنة الإدارة والموارد البشرية دراسة الموضوع مالياً بعناية ومهنية.. وإبرازها بالتكلفة الكلية الحقيقية.. حتى تتبين الأمور لمجلس الشورى.. عوضاً عن رد غير مبرر والبعيد عن الإحساس بمعاناة هذه الفئة المحرومة.

التوازن المالي

وكمتخصص في التحليل الاقتصادي أكد الدكتور العقيل أن التكلفة لن تكون عالية من الناحية المالية.. فالتقرير السنوي للمؤسسة أورد بيانات إحصائية عن صندوق التقاعد.. وهذا ما لم تورده اللجنة في تقريرها.. مع العلم أن أهم ما يتعلق في صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية هو النظر إلى وضعهم المالي.. وبالتالي يجب انطلاق أي توصية من هذا المفهوم لحساب التوازن المالي وسلامته.

وأضاف الدكتور العقيل أن إجمالي إيرادات صندوق التقاعد لعام 2012م بلغ 48.668 مليار ريال.. فيما بلغت المعاشات التقاعدية 43.762 مليار ريال.. وإجمالي المصروفات 44.063 مليار ريال.. لتصبح نسبة المصروفات إلى الإيرادات 90%.. مؤكدا أن سلامة التوازن المالي متحققة.. وهي لـ570 ألف متقاعد من المدنيين والعسكريين.

جعله في موازين حسناتكم

وأضاف الدكتور العقيل أنه في حالة الموافقة على التوصية سيكون لهذه الفئة العزيزة راتب تقاعدي منظم يساوي لراتب الضمان الاجتماعي دون الحاجة لإحراج كرامتهم في صفوف ومراجعات الضمان الاجتماعي ومطالبته الثبوتية الدائمة.. وطالب المجلس وأعضاءه دعمه للآباء والأمهات والأخوات من هذه الفئة الغالية من المواطنين (جعله الله في موازين حسناتكم).

عرض عاطفي مؤثر

آل الشيخ: نعود إلى رئيس اللجنة بعد هذا العرض المؤثر من الدكتور خالد العقيل، فيما شكر رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي زميله الدكتور العقيل على عرض التوصية بطريقة عاطفية.. مؤكدا أن جميعنا نتعاطف مع وضع هذه الفئات إلا أن اللجنة تعتذر عن قبول التوصية لعدة مبررات، منها تعامل نظام التقاعد مع المتقاعدين في المقام الأول.. وبعد الوفاة يتم تقسيم المعاش على المستفيدين على ألا يقل هذا المعاش عن الحد الأدنى المحدد أو عن 50% من معاش المتقاعد (أيهما أكبر).

الاشتراكات والمنافع

وأورد الدكتور آل ناجي أن نظام التقاعد مبني على مبدأ التكافل الاجتماعي بين المتقاعدين والمشتركين.. وهو نظام ممول جزئياً وبالتالي ينبغي وجود رابط مباشر بين الاشتراكات والمنافع بحيث يكون هناك توازن بينهما وأن يكون هناك عدالة بين المشتركين فلا يمكن منح متقاعد أو مستفيد منافع على حساب متقاعد آخر.. أو منح جيل منافع على حساب جيل آخر.. مؤكدا أهمية إيجاد هذا التوازن ليتمكن النظام من الوفاء بالتزاماته.. حيال المشتركين والمتقاعدين والمستفيدين.. وفقاً لما هو محدد في نظامي التقاعد المدني والعسكري.

تعارض

وأشار الدكتور آل ناجي إلى أن المجلس سبق أن أصدر قراراً يقضي برفع الحد المانع للحصول على معاش الضمان الاجتماعي وقد قامت المؤسسة بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية لشمول المتقاعدين الذين تقل معاشاتهم عن 3 آلاف ريال في مظلة الضمان الاجتماعي وذلك وفقاً لنظامه.. من خلال تغطية الفرق بين المعاش ومبلغ الـ3 آلاف ريال.. ورأت اللجنة أن التوصية متحققة في بعض جوانبها وتتعارض مع نظام التقاعد في دوائر أخرى.

وقد خضعت التوصية للتصويت على ملاءمة مناقشتها وحصلت على 48 صوتاً مؤيداً مقابل 50 صوتاً معارضاً.

دمج التقاعد مع التأمينات

العضو الدكتور عبدالعزيز العطيشان تقدم في توصية إضافية، طالب فيها بدمج المؤسسة العامة للتقاعد مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على أن يتم دمج الأضعف للأقوى وتعيين محافظ المؤسسة الجديدة برتبة وزير.

وأرجع الدكتور العطيشان مطالبته إلى تطابق عمل المؤسستين.. فكل منهما تحصل على نسبة من راتب الموظف في القطاع العام أو الخاص وتقومان باستثمارات طويلة وقصيرة الأمد.. ومن ثم تقوم بدفع مرتبات تقاعدية للمتقاعد أو ورثته.

وأضاف إن دمج المؤسستين سيحقق تقليل المصاريف الإدارية والأتعاب الاستشارية.. فأحياناً تقوم كل مؤسسة بتوظيف الاستثمارات في (نفس الموضوع) فيضيع على المتقاعدين أموال بلا فائدة منها.

وزير المالية

وتطرق الدكتور العطيشان إلى الاستثمار الناجح (على حد وصفه) لمؤسسة العامة

د. العقيل يدعو لتطبيق الحد الأدنى لراتب المتقاعد أو ورثته.. فبعضهم يتقاضى أقل من مخصصات الفرد في الضمان الاجتماعي.. واللجنة تجهض توصيته لتحققها

للتقاعد في مشروع (غرناطة)، بينما استثمرت مؤسسة التقاعد في مشروع في حي المربع بمدينة الرياض (خلف وزارتي التربية والتجارة).. ولم يتم استئجار مبانيه من قبل القطاع الخاص، بل تم استئجارها من قبل جهات حكومية (بضغط من وزير المالية إبراهيم العساف.. كونه رئيس مجلس الإدارة).. بينما لا يشكل المشروع أي ميزة أو جذب من ناحية الموقع.

مقاطعة

ومضى الدكتور العطيشان في استشهاده باستثمار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مع شركة موبايلي.. مشيراً إلى أن معظم استثماراتها ناجحة على عكس مؤسسة التقاعد..

إلا أن معالي رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ قاطعه مبدياً عدم ضرورة الخوض في أمثلة استثمارية.. وإنما طرح وجهة نظر ومبررات.. وعدم طرح أخطاء أو تصويبات.. فليس هناك من سيدافع عن هذه المؤسسات.. وربما لديهم الأجوبة على ما تم طرحه.. واللجنة ليست مخولة للدفاع.. كونها لا تعلم عما تقوله.. فأرجو أن تختصر على الفكرة ووجاهة هذا المقترح.

استثمارات التأمينات أفضل

فاستكمل الدكتور العطيشان تعليقه بأن استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية أفضل من مؤسسة التقاعد.. على الرغم من أنها أنشئت بعد مؤسسة التقاعد بعشرات السنين.. وتم بناؤها على إدارة حديثة وأسس قوية.. مطالباً بدراسة دمج المؤسستين في مؤسسة واحدة.

لا مصالح مهدرة لعدم الدمج

اللجنة اعتذرت عن قبول التوصية ورأت عدم وجود مصالح مهدرة لعدم الدمج.. فمؤسسة التقاعد لديها نظامان للتقاعد المدني والعسكري ولم يدمج القطاعان.. بينما تتبع مؤسسة التأمينات الاجتماعية لنظام العمل وهذا يختلف عن نظام الخدمة المدنية.. وقد خضعت التوصية للتصويت على ملاءمة مناقشتها فحصلت على 32 صوتاً مؤيداً مقابل 74 صوتاً معارضاً.

صندوق التنمية الصناعية

وفي شأن آخر وافق المجلس خلال استماعه إلى وجهة نظر لجنة الشؤون المالية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي 1433 - 1434هـ على أن يقوم الصندوق بإعادة النظر في الضمانات والرسوم والأتعاب التي يتقاضاها وبما يضمن تسريع وتسهيل آلية الإقراض، كما وافق على ضرورة وضع معايير أداء كمية لأعمال الصندوق وأن ترفق نتائجها في التقارير القادمة.

كما وافق المجلس على أن يعمل الصندوق وبمشاركة الجهات ذات العلاقة على إعداد تقرير تفصيلي يوضح جميع العوائق التي تحد من قيام مشروعات صناعية في جميع مناطق المملكة ودور كل جهة في معالجة تلك العوائق.

وطالب صندوق التنمية الصناعية السعودي بالعمل على المواءمة بين برامج إقراضه والصناعات المحددة في الإستراتيجية الوطنية الصناعية وبما يؤدي إلى إيجاد فرص وظيفية أكثر للمواطنين وتضمين تقاريره معلومات تفصيلية عن ذلك.

تعاون دفاعي مع كوريا

كما وافق المجلس مشروع اتفاقية بين حكومتي المملكة وكوريا للتعاون في المجال الدفاعي، فيما ناقش تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مقترح عضو المجلس الدكتور أحمد آل مفرح والخاص بإضافة مادة جديدة إلى نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 39 وتاريخ 8 / 7 / 1426 هـ ويهدف مشروع المادة المقترحة إلى تحفيز المتعاطين أو المدمنين الموظفين في القطاعين العام والخاص بالالتحاق ببرامج التأهيل والعلاج وبرامج التعافي اللاحقة من المخدرات والمؤثرات العقلية.

وتتضمن تلك الحوافز إعادته لوظيفته بعد ثبوت إنهائه برامج التأهيل والبرامج اللاحقة، بالإضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بأحكام التقاعد.

وبعد أن استمع المجلس لعدد من المداخلات صوت بالموافقة على ملاءمة دراسة المقترح ومن ثم العودة بتقرير مفصل للمجلس في جلسة قادمة.